الفصل الثالث

سوق العمل المصرى واحتياجاته من خريجى نظام التلمذة الصناعية

أولا : نسبة قوة العمل إلى اجمالى السكان .

ثانيا: هيكل الأنشطة الاقتصادية ونصيب قطاع الصناعة من قوة العمل .

ثالثا: الهيكل المهنى والحالة التعليمية لقوة العمل .

رابعا: الاحتياجات الكمية من خريجى نظام التلمذة الصناعية .

خامسا: سياسات التعليم النظامى ودورها فى مواجهة العجز فى العمالة الماهرة .

سادسا: البطالة والاحتياجات النوعية لسوق العمل .

الفصل الثالث

سوق العمل المصرى واحتياجاته من خريجى نظام التلمذة الصناعية

للتعرف على الاحتياجات من خريجى نظام التلمذة الصناعية ، فان الأمر يتطلب التعرض أولا لواقع سوق العمل المصرى ، خاصة فيما يتعلق بحجم ونسبة قوة العمل ، وتوزيعها على الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وكذا الهيكل المهنى والحالة التعليمية لقوة العمل ، وذلك بالتركيز على قطاع الصناعة وهو ماسيتم تناوله تفصيلا فيما يلى :-

أولا : نسبة قوة العمل الى اجمالى السكان :

على الرغم من التزايد المستمر فى الأعداد المطلقة للسكان ، ألا أن بيانات تعداد ١٩٨٦ تشير الى انخفاض نسبة الفئة العمرية التى تقع بين (٦ ـ ٦٤ سنة) الى اجمالى السكان حيث بلغت ٦ر٧٧٪ بعد أن كانت ١ر٧٩٪ فى تعداد ١٩٧٦ ، ومن المعروف أن هذه الفئة هى التى تشكل ذلك الجزء من السكان الذى يمكن أن يساهم فى النشاط الاقتصادى ، كما تشير بيانات التعداد أيضا الى انخفاض معدل المشاركة الفعلية فى العملية الانتاجية فى المجتمع ، أى نسبة قوة العمل لجملة الذكور والاناث فى تلك الفترة ، فانخفضت نسبة قوة العمل من ١ر٣٠٪ من اجمالى السكان فى عام ١٩٧٦ الى ٨ر٢٨٪ فى تعداد ١٩٨٦ وذلك كما يتضح من الجدول التالى :-

جدول رقم (١٦)

نسبة قوة العمل (٦ سنوات فأكثر بين الذكور والاناث)
فى تعدادات ١٩٦٠ - ١٩٨٦

نسبة قوة العمل / سنة التعداد	بين الذكور	بين الاناث	بين النوعين
١٩٦٠	٥٥ر١	٤ر٨	٣٠ر١
١٩٧٦	٥٣ر٦	٥ر٥	٣٠ر٠
١٩٨٦	٤٦ر٧	٨ر٩	٢٨ر٢

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦ ،مرجع سابق ، ص ١٥ .

يتضح من الجدول السابق رقم (١٦) أن انخفاض نسبة قوة العمل فى تعداد ١٩٨٦ ، يرجع الى انخفاض نسبة قوة العمل بين الذكور بصفة أساسية ، ولعل ذلك يرجع الى أن أعداد المتواجدين بالخارج وغالبيتهم من الذكور تقع فى هذه الفئة العمرية ، هذا فى الوقت الذى ارتفعت فيه نسبة قوة العمل من الاناث الى مايقرب من الضعف بين تعدادى ١٩٦٠ ، ١٩٨٦ نظرا لزيادة مشاركة الاناث فى الكثير من مجالات العمل . وتوزع قوة العمل بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى ، ولايستأثر قطاع الصناعة الا بنسبة ضئيلة بالمقارنة بقطاعى الزراعة والخدمات .

ثانيا : هيكل الأنشطة الاقتصادية ونصيب قطاع الصناعة من قوة العمل :

لقد سيطرت الزراعة على الهيكل الاقتصادى فى مصر ، فمنذ بداية هذا القرن وحتى الثلاثينيات منه ، كان ٧ من كل ١٠ من قوة العمل يعملون فى الأنشطة الزراعية ، ثم حدث بعد ذلك تغير هيكلى ضخم ، فانخفض نصيب الزراعة النسبى من اجمالى قوة العمل ، والجدول التالى يوضح التطور الذى حدث فى توزيع قوة العمل على القطاعات المختلفة فى المدة من ١٩٦٠ - ١٩٨٤/٨٣ .

جدول رقم (١٧)

التوزيع النسبى لقوة العمل بين الأنشطة الاقتصادية
١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٤

السنة / النشاط الاقتصادى	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٤
الزراعة	٥٦ر٦٪	٤٣ر٨٪	٣٣ر٦٪
الصناعة	٩ر٧٪	١٢ر٣٪	١٢ر٥٪
الخدمات	٣٣ر٧٪	٤٣ر٩٪	٥٣ر٩٪

المصدر: (١) بيانات سنة ١٩٧٦،٦٠ مستخلصه من ،عبد الفتاح ناصف: تطور قوة العمل المصرية وتفاوتاتها الاقليمية ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم (٢٤٣٤) ، القاهرة ، يناير ١٩٨٧ ، ٧ ١٦ .
(٢) بيانات ٨٣/ ١٩٨٤ مستخلصة من ،الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٥٢ – ١٩٨٧ ،ج.م.ع. يونيو ١٩٨٨،ص ٢٨٤ .

يتضح من الجدول رقم (١٧) وجود اتجاه واضح نحو تناقص أعداد المشتغلين فى القطاع الزراعى ، يقابله تزايد فى نصيب القطاعات الأخرى خاصة قطاع الخدمات .

ويلاحظ بصفة عامة وجود تحول واضح ، فى السنوات الأخيرة ، لمجالات تركز العاملين من القطاعات السلعية الى القطاعات المقدمة للخدمات بأنواعها ، اذ تشير الأرقام الى تناقص نسبة قوة العمل فى القطاعات السلعية (الزراعة – الصناعة – البترول – الكهرباء – التشييد) من ٥٧ر٢٪ عام ١٩٧٩ الى ٥٢ر٧٪ عام ١٩٨٤ ، وفى المقابل ارتفع نصيب القطاعات الخدمية (النقل والمواصلات – التجارة والمال – المرافق العامة – والخدمات الأخرى) من ٤٢ر٨٪ الى ٤٧ر٣٪ فى الفترة المشار اليها . (١)

وعلى الرغم من أن تحويل قوة العمل من العمالة الزراعية الى غير

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : الكتاب الاحصائى السنوى ، ١٩٥٢ – ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ٢٨٤ .

الزراعية ، يعتبر فى حد ذاته تحويلا مرغوبا فيه على طريق التنميه ، حيث يساعد على التغلب على العمالة القاصرة فى قطاع الزراعة ، ويمكن من تطبيق البرامج الخاصة بميكنه هذا القطاع الا أن الانخفاض النسبى لقوة العمل الزراعية فى مصر ـ كما يؤكد البعض ـ لم يكن بفعل تغيرات اقتصادية تتفق مع منطق التصنيع ـ والذى يقتضى انتقال العمالة فى المراحل الأولى من عملية التصنيع من قطاع أولى منخفض الانتاجية ، الى قطاع ثانوى مرتفع الانتاجية ، أى قطاع الصناعة ، ولكن هذا التغير الذى طرأ على القطاع الصناعى وقطاع الخدمات ، كان نتيجة لتغييرات سياسية حدثت بفعل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ومافرضته ظروف الاستقلال ، وساعد على تدعيم هذه التغييرات فى هيكل قوة العمل ، وربما كان نتيجة لها ، المعدلات المرتفعة للهجرة الداخلية من الريف الى المدن ، وأيضا الهجرة الخارجية لقوة العمل المصرية الى الى سوق الدول العربية . (١)

ويدل الوزن النسبى المرتفع لقطاعات الخدمات من حيث استيعاب على تضخم العمالة غير المنتجة أو متدنية الانتاجية ، وعجز قطاعات الانتاج وخاصة قطاع الصناعات التحويلية عن استيعاب الاضافات الجديدة فى قوة العمل ، ويشكل هذا الوضع تحديا كبيرا أماما مخطط عملية التنمية فى مصر، لتوفير المزيد من الاستثمارات لقطاع الصناعة ، ليقوم بدوره المرتقب فى

---

(١) انظر على سبيل المثال :

- Ibrahim Khodair Taha Osheba: "Changes in Labor Force" Structures Baseson Population Censuses in Egypt, Cairo International Conference on Dissemination and use of Censuses Data, CAPMAS, Cairo, 9-13 October, 1988, P. (4).

عبد الغنى الطوخى : " تحليل التغيرات فى خصائص القوى العاملة فى مصر ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤ " ،فى : اسماعيل صبرى عبد الله وآخرين(محرر). الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢-١٩٧٧،دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية ،بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين من ٢٣-٢٥مارس ١٩٧٨، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة ،١٩٧٨ ،ص ص ٢٠٧-٢٤١ .

تنمية الاقتصاد القومى ، وبما يمكنه من خلق فرص عمل منتجة لمواجهة احتياجات الأعداد الضخمه من السكان المعالين ، وهذا فى حد ذاته يتطلب اعداد للقوى العاملة ، والمهارات البشرية المطلوبة عن طريق نظم التعليم والتدريب ، وتتضح أهمية هذا الإعداد فى ضوء ما هو موجود حاليا من تدن للمستوى التعليمى والتدريبى للمشتغلين فعلا بقطاع الصناعة ، وبصفة خاصة فى مستويات الانتاج المباشر ، والتى تنتشر فيها ظاهرة العمالة الأمية وغير الماهرة ، كما سيتضح من استعراض الهيكل المهنى والحالة التعليمية لقوة العمل .

ثالثا : الهيكل المهنى والحالة التعليمية لقوة العمل :

يشير التوزيع المهنى لقوة العمل الى ماهية أنواع الوظائف التى يؤديها العمال فى الاقتصاد ، وتوجد تقسيمات كثيرة ومتعددة للهيكل المهنى لقوة العمل ، ويختلف كل تقسيم عن الآخر وفقا للهدف منه ، وسيكون محور التركيز هنا على التجميع الخاص بالمهن ، الذى يشير الى مستويات التعليم ، ودرجات المهارة والتدريب المتخصص والخبرة المطلوبة للوظائف ، حيث تقسم المهن الى أربع مجموعات عريضة تتسم عادة بالتناسق ، ويكون تركيب هذا الهيكل أشبه بصورة هرمية ، توضح حجم الطلب على كل مستوى من مستويات العمالة الأربعة ، ويوضح الشكل التالى تلك المستويات ومايقابلها من مستويات تعليمية وتدريبية .

شكل رقم (١)

المستويات الخاصة بالعمالة ومايقابلها من مستويات تعليمية وتدريبية (١)

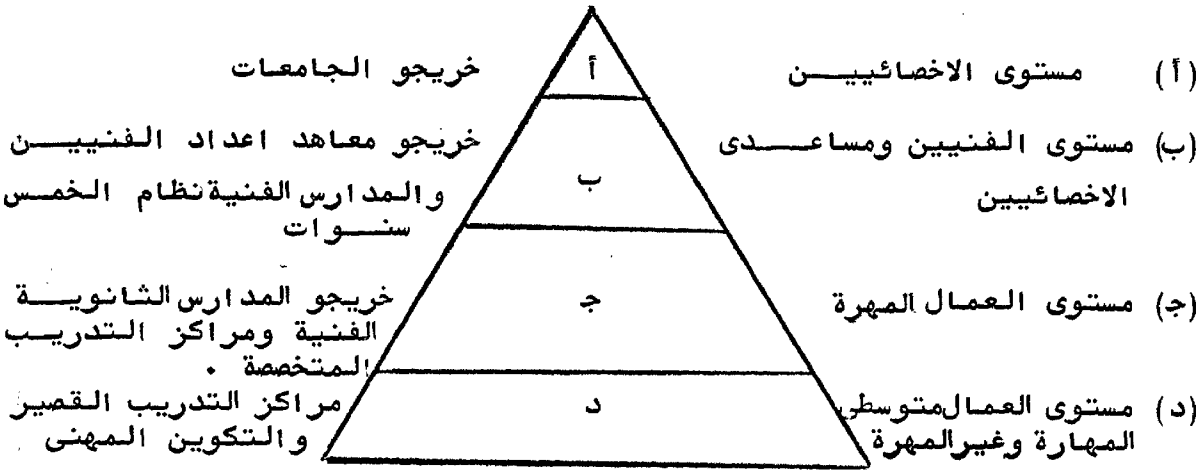

أما عن النسب الخاصة بكل مستوى من المستويات المشار اليها فمن المتعارف عليه دوليا ، أن هرم القوى العاملة استنادا الى التحصيل الدراسى ، ينبغى أن يتشكل على نحو تكون فيه نسبة الاخصائيين من خريجى الجامعات ، الى الفنيين من خريجى المعاهد الفنية ، الى العمال المهرة من خريجى المدارس المهنية ، ومراكز التدريب ، بنسبة ١ : ٣ - ٤ : ٢٠ - ٤٠، وتختلف هذه النسبة باختلاف طبيعة العمل والتخصص والمستوى التكنولوجى، فقد تكون فى حدود ١:٢:١٠ فى الصناعات الأليكترونية ، فى الوقت الذى قد تصل فيه الى ١:٤:٤٠ فى قطاعات التشييد والبناء ، أو قد تكون أكبر من المعدلات لبعض القطاعات التقليدية مثل الزراعة ، ويعتبر توفير هذه المستويات بمعدلاتها المعترف بها دوليا من أهم العناصر التى تتحقق بها المشروعات ، وأهداف التنمية بمعدلاتها المطلوبة ، ولايتيسر لأية خطة تنمية أن تحقق الآمال المعقودة عليها اذا ما أغفلت أى مستوى من هذه المستويات. (٢)

---

(١) المجالس القومية المتخصصة : "التخطيط بين سياسة التعليم وسياسة التدريب" ، فى : دورية المجالس القومية المتخصصة ، القاهرة ، العدد الأول، السنة السادسة ، يناير - مارس ١٩٨١ ،ص ٢٤ .

(٢) هاشم محمد سعيد عبد الوهاب : التعليم التقنى فى الوطن العربى ، الواقع والاتجاهات ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٨٥ ،ص ١٣ .

ويعكس واقع سوق العمل عدم التناسق بين تلك المستويات ، كما تشير التنبؤات الى أنه حتى عام ٢٠٠٠ سيكون لدى مصر فائض من خريجى المستوى العالى بمختلف نوعياته ، فى الوقت الذى ستزداد فيه الحاجة الى الفنيين والعمال المهرة ، وبما يستلزم اجراء تنسيق بعد الشهادة الاعدادية والثانوية العامة ، حتى يتم توزيع الخريجين بما يحقق التوازن بين سلم التعليم وهيكل العمالة ، مع اعادة النظر بطريقة جذرية فى مؤسسات اعداد العمال المهرة . (١)

ويوضح الجدول التالى الحالة التعليمية لأفراد قوة العمل فى مصر عام ١٩٨٤ .

جدول رقم (١٨)

التوزيع النسبى لقوة العمل حسب الحالة التعليمية عام ١٩٨٤

الحالة التعليمية	٪
أمى	٤٩ر٩٦
يقرأ ويكتب	٢٠ر٢٥
شهادة أقل من المتوسط	٤ر٧
شهادة متوسطة	١٤ر١٧
شهادة فوق المتوسط وأقل من الجامعة	٢ر٧
شهادة فى مستوى البكالوريوس والليسانس وأعلى منها	٧ر٨٧
غير مبين	١ر

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : بحث العمالة بالعينة فى جمهورية مصر العربية ، نتائج دورة مايو ١٩٨٤ ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٥ ، ص ٣٣ .

---

(١) المجالس القومية المتخصصة : تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الدورة الثانية ، الكتوبر ١٩٧٥ – يونية ١٩٧٦ ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ص ٣٥ – ٣٧ .

يتضح من الجدول رقم (١٨) عدم التناسق بين مخرجات نظم التعليم والتدريب ومتطلبات هيكل العمالة ، وعدم تحقيقها للنسب المتعارف عليها ، بل انه يوضح قلة هذه المخرجات أصلا ، وسيادة الأمية بين أفراد قوة العمل ، والتى تصل الى ٥٠٪ ، هذا بالاضافة الى نسبة ٢٠٪ يقرأون ويكتبون ، وهى نسبة لا تعبر عن حالة تعليمية معينة ، ويمكن اعتبارهم ضمنا فى عداد الأميين ، فالتعليم له أبعاد كثيرة أخرى غير القراءة والكتابة ، ويظهر الجدول أيضا ضآلة نسبة الحاصلين على شهادة متوسطة والتى بلغت ١٧ر١٤٪ من اجمالى قوة العمل فى مختلف القطاعات ، وهذه النسبة تتضمن فئة العمال المهرة التى يفترض فيها أنها تشكل قاعدة هرم القوى العاملة .

كان هذا هو الوضع بالنسبة للحالة التعليمية لقوة العمل ككل ، أما عن قطاع الصناعة ، فقد أكدت الدراسات الخاصة عن سوق العمل بهذا القطاع ، على القصور الشديد فى درجة تأهيل العمالة الانتاجية ، اذ وصلت نسبة العمال الأميين والملمين بالقراءة والكتابة فقط الى ٨ر٣٨٪ ،من بين عمال الانتاج المباشر فى القطاع المشترك فى عام ١٩٨٥ ، بينما وصلت هذه النسبة الى ٨ر٨٥٪ فى القطاع الخاص ، ووصلت الى أدنى مستوى لها وهو ٤ر٨٦٪ فى القطاع العام ، كما تعانى فئات العمالة الانتاجية (عمالة مباشرة وغير مباشرة) فى نشاط الصناعة ككل من مشكلة عدم توافر التدريب المهنى ، والجدول التالى يوضح الحالة التعليمية لعمال الانتاج الصناعى بالقطاع العام .

جدول رقم (١٩)

الحالة التعليمية لعمال الانتاج الصناعى المباشر وغير المباشر بالقطاع العام ١٩٨٥

النسبة / الحالة التعليمية	عمال الانتاج المباشر	عمال الانتاج غير المباشر
امى	١١ر٦ ٪	٩ر٦ ٪
يقرأ فقط	٧٤ر٨ ٪	٨٧ر١٪
التدريب المهنى	١ر١ ٪	١ر ٪
مؤهل دون المتوسط	٦ر١ ٪	١ر٤ ٪
مؤهل متوسط	٥ر٥ ٪	١ر٨ ٪
غير مبين	٩ ر	—

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : دراسة عن سوق العمل فى مصر (قطاع الصناعة) يونيو ١٩٨٥، القاهرة ، ١٩٨٧/٥/٥ ، ص ٨٧ .

يتضح من الجدول رقم (١٩) ضآلة نسبة الحاصلين على مؤهل متوسط بين عمال الانتاج المباشر وغير المباشر فى الصناعة بالقطاع العام ، وهو ما يؤكد الحاجة الى خريجى نظام التلمذة الصناعية بصفة عامة .

من العرض السابق لسوق العمل المصرى ، يظهر تضاؤل نسبة القوة البشرية وقوة العمل ، الى اجمالى عدد السكان المتزايد بصورة مستمرة عاما بعد آخر ، كما يظهر الاختلال الموجود فى هيكل العمالة ، وسوء التوزيع القطاعى لها واستئثار قطاع الخدمات بالنصيب الأكبر من قوة العمل ، فى الوقت الذى يتضاءل فيه نصيب قطاع الزراعة ، وهو مايؤكد دور قطاع الصناعة فى امكانية خلق فرص عمل واستيعاب أكبر قدر ممكن من العمالة الجديدة .

كما يكشف تحليل قوة العمل حسب الحالة التعليمية لها ، عن عدم توفر حملة المؤهلات المتوسطة ، الذين يشكلون فئة العمال المهرة ، بالنسبة المطلوبة فى هيكل العمالة ، ويظهر ذلك بصورة واضحة فى العمالة الانتاجية

الصناعية بالقطاع العام ، التى تعتمد بصفة أساسية على العمالة الأمية ، أو تلك التى لم تحصل على أى مؤهلات تعليمية ، أو تدريب مهنى (تقرأ فقط) ، وهو مايعنى - بصورة ضمنية - الحاجة الى خريجى التلمذة الصناعية، وضرورة قيام نظام التلمذة الصناعية بدوره فى هذا المجال الهام من مجالات النشاط الصناعى .

رابعا : الاحتياجات الكمية من خريجى نظام التلمذة الصناعية :

ويمكن معرفة الاحتياجات الكمية بصورة أوضح وأكثر تحديدا ، من خلال بيانات وزارة القوى العاملة وموازنات العرض والطلب على خريجى التعليم المتوسط ، حيث تقوم الدولة بتعيين حملة المؤهلات المتوسطة ، ومن بينهم خريجى نظام التلمذة الصناعية بالحكومة والقطاع العام .

وتوضح موازنات العرض والطلب لخريجى التعليم المتوسط خلال الفترة من عام ١٩٧٢ - ١٩٧٦ ، والموزعين من ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، تركز حالات العجز عموما فى نطاق التلمذة الصناعية ، اذ تعجز معظم تخصصاتها عن تلبية الاحتياجات المطلوبة ، وبصفة خاصة فى شعب السيارات والكهرباء والطباعة ، حيث قدر العجز بـ ٥٦١٩ ، وهو يعتبر عجزا كبيرا ، خاصة اذا ما قورن ليس فقط بأعداد المتقدمين للتعيين - أى طالبى الوظائف - ولكن بالناجحين - أى المتاح الكلى من التخصص - فقد بلغ اجمالى الاحتياجات ٦٨٩٨ فرصة عمل ، وهو مايزيد عن ضعف عدد الناجحين الذين بلغ عددهم ٣٠٨٣ خريجا .

أما على مستوى تخصص الطباعة فقد بلغت جملة الاحتياجات أربعة أضعاف خريجى الأقسام المختلفة ، وهذا يعنى أن العجز الذى وجد على مستوى تخصصات السيارات ، والكهرباء ، والطباعة عند تعيين الخريجين فى الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، كان عجزا ناتجا عن قلة أعداد المتخرجين من نظام التلمذة الصناعية بصفة أساسية ، كما يلاحظ وجود عجز بتخصصات أخرى ، بسبب قلة المتقدمين من الخريجين للتعيين عن طريق القوى العاملة ، كما فى تخصص الآلات الدقيقة ، هذا وقد تركز الفائض من خريجى نظام التلمذة

الصناعية فى تلك الفترة فى تخصصات المعادن ، والغزل والنسيج . (١)

كان هذا عن خريجى الدفعات من ١٩٧٢ - ١٩٧٦ ، أما بالنسبة لخريجى التلمذة الصناعية فى الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٨٠ المعينين فى ١٩٨١ - ١٩٨٤،فقد أظهرت موازنات العرض والطلب على الخريجين وجود عجز مقداره ١٤٣٩٣ فرصة عمل ، موزعا على السنوات الأربع المشار اليها كما سيتضح من الجدول التالى:

جدول رقم (٢٠)

موازنة العرض والطلب على خريجى دبلوم التلمذة الصناعية

دفعات ١٩٧٧ - ١٩٨٠ حسب سنوات التعيين

الأعداد سنة التعيين	عدد الناجحين	عدد المتقدمين	الاحتياجات	الموازنة	
				العجز	الفائض
١٩٨١ (١)	٥٦٥٩	١٨٨٦	٣٨٤٠	٢٧١٣	٧٥٩
١٩٨٢ (٢)	٣٩٥٠	١٣٩٧	٤٦٢٨	٣٣١٤	٨٣
١٩٨٣ (٣)	٤٥٩٤	١٠٤٣	٥٢٦٠	٤٢٥٨	٤١
١٩٨٤ (٤)	٤٧٩٢	٨٠٥	٤٨٧٥	٤١٠٨	٣٨
الاجمالى	١٨٩٩٥	٥١٣١	١٨٦٠٣	١٤٣٩٣	٩٢١

المصدر: (١) وزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب : بيان موازنة العرض والطلب لخريجى المعاهد والمدارس الثانوية الفنية والمهنية سنة ١٩٧٧ ،مرجع سابق .

(٢) وزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب : بيان موازنة العرض والطلب لخريجى المعاهد والمدارس الثانوية الفنية والمهنية سنة ١٩٧٨ ، مرجع سابق .

(٣) وزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب : بيان موازنة العرض والطلب لخريجى المعاهد والمدارس الثانوية الفنية والمهنية سنة ١٩٧٩ ، مرجع سابق .

(٤) وزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب : بيان موازنة العرض والطلب لخريجى المؤهلات الثانوية الفنية والمهنية دفعة ١٩٨٠ ،مرجع سابق ،

---

(١) محمد خيرى حربى وماجدة ابراهيم : وصف تقييم النظام التعليمى فى مصر ، مذكرة خارجية رقم (١٣٨٢) معهد التخطيط القومى ،القاهرة ، ديسمبر ، ١٩٨٣ ، ص ص ٨٨ - ٨٩ .

يتضح من الجدول رقم (٢٠) أن أعداد المتقدمين للتعيين عن طريق وزارة القوى العاملة أقل كثيرا من أعداد الناجحين خريجى السنوات الأربع من ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠ ، كما أن الاحتياجات تفوق أعداد المتقدمين للتعيين بل انها تفوق أعداد الخريجين فى معظم السنوات ، كما يظهر من الجدول ، وقد بلغ جملة مايخص مهن الطباعة والسيارات ٤٠٠٠ فرصة عمل من اجمال العجز ، والجدول التالى يوضح العجز والفائض فى تخصصات مهن الطباعة والسيارات خريجى دفعة ١٩٨٠ ، التى صدر قرار تعيينها اعتبارا من ١٩٨٤/٦/٣٠ .

جدول رقم (٢١)

موازنة العرض والطلب على مهن السيارات والطباعة لخريجى التلمذة الصناعية دفعة ١٩٨٠ المعينين فى ١٩٨٤

الأعداد / المهن و التخصصات	اعداد الناجحين	اعداد المتقدمين	الاحتياجات	الموازنة	
				عجز	فائض
مهن السيارات					
ميكانيكا سيارات	٢٦١	١٩	٤٢٠	٤٠١	—
كهرباء سيارات	٩٣	٣٥	١٨٣	١٤٨	—
اجمالى مهن السيارات	٣٥٤	٥٤	٦٠٣	٥٤٩	—
مهن الطباعة					
طبع حروف	١٣	٦	١١٤	١٠٨	—
تجليد	٦٣	٨	١١٥	١٠٧	—
تحضير أوفست	١٠	—	٦١	٦١	—
طبع أوفست	٤٥	١	٢٠٦	٢٠٥	—
مونوسبك	٥	—	٢١	٢١	—
مونو ثقب	٨	—	٣٩	٣٩	—
جمع يدوى	١٩	١	—	—	١
لينوتيب	٦	—	٣٤	٣٤	—
اجمالى مهن الطباعة	١٦٩	١٥	٥٩٠	٥٧٥	١

المصدر : وزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب : بيان موازنة العرض والطلب لخريجى المؤهلات الثانوية الفنية والمهنية دفعة ١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ص ص ٦ ـ ٧ .

يتضح من الجدول أن مهن السيارات والطباعة تسجل عجزا صافيا مقداره ٥٤٩ فرصة عمل فى مهن السيارات و ٥٧٥ فى مهن الطباعة ، وتكمن دلالة هذه الأرقام فى ضوء مقارنتها بالاحتياجات ، اذ تشكل ٩١٪ من الاحتياجات فى مهن السيارات ، ٩٧٪ من الاحتياجات فى مهن الطباعة ، هذا فى الوقت الذى تفوق فيه الاحتياجات أعداد الخريجين بما يقرب من الضعف فى مهن السيارات ، وأكثر من ثلاثة أضعاف فى مهن الطباعة ، كما يلاحظ من الجدول أيضا أن أعداد المتقدمين للتعيين تشكل نسبة ضئيلة جدا من أعداد الخريجين ١٥٪ بالنسبة لمهن السيارات ، ٨ر٩٪ فى مهن الطباعة ، وهو مايعنى امتصاص سوق العمل لهؤلاء الخريجين سواء فى القطاع الخاص أو فى أسواق الدول العربية ، وهذا يعكس الحاجة الشديدة لخريجى التلمذة الصناعية وفى مهن الطباعة والسيارات بصفة خاصة على مستوى سوق العمل بكل قطاعاته .

وبالنسبة لخريجى التلمذة الصناعية دفعة ١٩٨١ التى صدر قرار تعيينها اعتبارا من ١٩٨٦/٦/٣٠ ، وبعد فترة انتظار أطول من الدفعات السابقة لها (٥ سنوات) ، فانه يلاحظ أنه على الرغم من ظهور فائض على مستوى كل المهن وتناقص الأعداد المطلقة للعجز عن تلبيه الاحتياجات الا أن مهنتى الطباعة والسيارات بمختلف تخصصاتهما ماتزال كل منها تحتفظ بعجز صاف كما يوضح الجدول التالى :

جدول رقم (٢٢)

موازنة العرض والطلب على مهن السيارات لخريجى التلمذة الصناعية دفعة ١٩٨١ المعينين فى ١٩٨٦

الاعداد / المهن و التخصصات	أعداد الناجحين	أعداد المتقدمين	الاحتياجات	العجز
مهن السيارات				
ميكانيكا سيارات	٢٦٩	٤٣	١٤٤	١٠١
كهرباء سيارات	١٣٧	١٨	١٢٧	١٠٩
اجمالى مهن السيارات	٤٠٦	٥١	٢٧١	٢١٠
مهن الطباعة				
طبع حروف	٢٦	—	٧	٧
تجليد	٣١	—	٣٤	٣٤
تحضير أوفست	١٠	—	٢١	٢١
طبع أوفست	٥٣	—	١٩	١٩
مونوثقب	٧		٨	٨
جمع يدوى	٢٠	٢	٦٩	٦٧
لينوتيب	٤٦	١	٧	٦
حفر	٧	٧	٢٩	٢٢
تصوير	٢٦	—	—	—
اجمالى مهن الطباعة	٢٢٦	١٠	١٩٤	١٨٤

المصدر : وزارة القوى العاملة والتدريب : بيان موازنة العرض والطلب لخريجى المدارس الثانوية الفنية والمهنية دفعة ١٩٨١، مرجع سابق ، ص ص ٦ — ٩ .

يوضح الجدول رقم (٢٢) ، وجود عجز فى مهن السيارات والطباعة ، من خريجى الدفعة المعينة فى ١٩٨٦ بلغت نسبته ٧٧٪ ، من اجمالى الاحتياجات فى مهن السيارات ، ويرجع هذا العجز بصفة أساسية الى ضآلة أعداد المتقدمين ، مقارنة بخريجى تلك التخصصات والتى بلغت ١٣٪ فقط ، ويوضح الجدول أيضا أن نسبة العجز فى مهن الطباعة بلغت حوالى ٩٥٪ ، من جملة الاحتياجات .

وهذا العجز يرجع أيضا الى ضآلة أعداد المتقدمين للتعيين ،مقارنة بأعداد الخريجين ، هذا فى الوقت الذى يلاحظ فيه أن الاحتياجات فى بعض التخصصات ، تفوق أعداد الخريجين ، كما فى تخصص تحضير الأوفست ، والتجليد ، والحفر ، والجمع اليدوى ٠

ومما هو جدير بالاشارة ، أن بعض التخصصات التى يوجد بها فائض من خريجى الدفعة المشار اليها مثل البرادة ـ اللحام ـ نجارة وأثاث ـ نسيج تعانى أيضا من فائض على مستوى خريجى التعليم الثانوى الصناعى ، فيما عدا تخصص الخراطة ، الذى وجد به فائض من خريجى التعليم الثانوى الصناعى ، فى الوقت الذى يعانى فيه من عجز على مستوى التلمذة الصناعية ، وان كان هذا يدل على شىء ، فانما يدل على حاجة هذين النظامين الى نوع من التنسيق بينهما ، حيث يقومان باعداد نفس المستوى فى هيكل العمالة ، وان كان يبدو فى بعض الأحيان أن هناك نوعا من التفضيل لخريجى نظام التلمذة الصناعية ، عن زملائهم خريجى التعليم الثانوى الصناعى فى نفس التخصص ، كما اتضح فى مهن الخراطة ، هذا وتعتبر مهن ميكانيكا السيارات وكهرباء سيارات ، من المهن التى تعانى من عجز على مستوى خريجى النظامين معا .(١)

واما عن توزيع العجز من خريجى دبلوم التلمذة الصناعية دفعة ١٩٨١ المعينة فى ١٩٨٦ ، التى تعتبر آخر دفعة ثم تعيينها عن طريق وزارة القوى العاملة ونشرت عنها بيانات حتى الآن ، والذى بلغ تعدادها ١٦٠٠ فرصة عمل فهذا ما سيوضحه الجدول التالى ٠

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر :
وزارة القوى العاملة والتدريب ،الادارة العامه للخريجين : بيان موازنة العرض والطلب لخريجى المدارس الثانويةالفنية والمهنية دفعة ١٩٨١، مرجع سابق ،ص ص ٦ ـ ٩ ٠

جـدول رقـم (٢٣)

توزيع العجز من خريجى التلمذة الصناعية المعينين فى ١٩٨٦
على مختلف محافظات الجمهوريـــــة

المحافظة	مقدار العجز	المحافظة	مقدار العجز	المحافظة	مقدار العجز
القاهرة	٧٤٨	الغربية	١٣٧	بورسعيد	٩
الجيزة	١١٠	القليوبية	٢٩	البحر الأحمر	٣٢
الاسكندرية	١٢	الفيوم	٢	الوادى الجديد	٨٦
الدقهلية	١	بنى سويف	٢٧	مرسى مطروح	--
المنوفية	٣٣	المنيا	٣٥	سيناء الجنوبية	٢
الشرقية	١٠٢	اسيوط	٤	سيناء الشمالية	٦
البحيرة	٢٢	سوهاج	١٠	الاسماعلية	٢٧
دمياط	١٠	قنا	٩٥	السويس	٥٠
كفرالشيح	--	أسوان	١١		

المصدر: وزارة القوى العاملة والتدريب ، الادارة العامة للخريجين: بيان موازنة العرض والطلب لخريجى المدارس الثانوية الفنية والمهنية دفعة ١٩٨١ موزعة على محافظات الجمهورية القاهرة ، ١٩٨٦ ، (على الآلة الكاتبة) .

يتضح من الجدول رقم (٢٣) تركز العجز وبالتالى الاحتياجات من خريجى نظام التلمذة الصناعية فى محافظة القاهرة ، والتى تستأثر بأعلى نسبة عجز على مستوى الجمهورية ، تعادل ٤٧٪ تقريبا من اجمالى العجز ، يليها محافظات الغربية ، والجيزة ، والشرقية ،وقنا ، بنسب متفاوتة ، مع وجود بعض المحافظات التى لا تعانى من عجز كمحافظتى كفر الشيح ومرسى مطروح . وهكذا فعلى الرغم من أن محافظة القاهرة تعتبر واحدة من المحافظات التى يوجد بها عدد كبير من مراكز التدريب المهنى ، الا أنها تعتبر أولى محافظات الجمهورية من حيث حاجتها الى خريجى نظام التلمذة الصناعية ، ولعل هذا راجع الى تركز النشاط الصناعى بها كما سبقت الأشارة الى ذلك (١)

---

(١) انظر الفصل الأول من الرسالة .

عند الحديث عن توزيع مراكز التدريب المهنى على محافظات الجمهورية .

هذا وفى دراسة ميدانية حديثة قامت بها وزارة القوى العاملة والتدريب ، لتقدير الاحتياجات على مستوى قطاعات العمل الثلاث ، (حكومى ـ عام ـ خاص) بالنسبة للمهن المختلفة ، اتضح أن احتياجات القطاع العام من العمالة الماهرة تفوق احتياجات القطاعين الحكومى والخاص ، حيث بلغت ٣ر٥٢٪ ، من اجمالى الاحتياجات على المستوى القومى ، بينما بلغت النسبة على مستوى القطاع الحكومى ٩ر٢٨٪ ،والقطاع الخاص ٨ر١٨٪ وذلك فى السنة المالية من (١٩٨٧/٧/١ حتى ١٩٨٨/٦/٣٠) . (١)

مما سبق يتضح مدى الاحتياجات الكمية لسوق العمل المصرى من خريجى نظام التلمذة الصناعية بصفة عامة ، والى مجموعات مهن الطباعة والسيارات بصفة خاصة ، كما تشير الاحصائيات المتاحة ، الى تزايد الاحتياجات الى العمالة الماهرة بصفة عامة على مستوى القطاع العام ، يلية القطاع الحكومى. كما أن هذه الاحتياجات مستمرة سواء على مستوى الدفعات التى تم تعيينها فى فترة السبعينيات ، أو فى فترة الثمانينيات ، هذا فى الوقت الذى يدل فيه عدم انتظار معظم الخريجين لدورهم فى تعيينات القوى العاملة ، فى هذه المهن بالتحديد ، على امتصاص سوق العمل بقطاعاته المختلفة لهؤلاء الخريجين للعمل بها ، خاصة القطاع الخاص ، أو اتجاههم الى الهجرة المؤقتة للعمل بالدول العربية .

ومن المتوقع أن العجز عن تلبية احتياجات سوق العمل ، فى مهن الطباعة والسيارات سيستمر خلال السنوات القادمة ، فبالاضافة الى الدراسات التى تؤكد على حاجة مصر الى العمالة الماهرة عموما حتى عام ٢٠٠٠ ، والتى سبقت الأشارة اليها ، تشير دراسات أخرى أجريت عن تصورات العجز والفائض خلال الخطة الخمسية الخالية (١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١) ، الى أن مهن عمال

---

(١) وزارة القوى العاملة والتدريب : التقرير السنوى،مرجع سابق ، ١٩٨٨، ص ٤٩ .

تشغيل وسائل النقل ، ومهن الطباعة ستعانى من عجز خلال سنوات الخطة يقدر بـ ٣٠٣٣٤ فرصة عمل ، بالنسبة لعمال تشغيل وسائل النقل ، ويعبر الرقم المشار اليه ، عن الفرق بين فرص العمل الجديدة أى الطلب وقدره ٨٠٥٧٦ فرصة عمل ، والعمالة المقرر عرضها خلال الخطة وقدرها ٥٠٢٤٢ عاملا ، أما بالنسبة لمهن الطباعة ، فمن المتوقع أن يصل العجز الى ١٣١٨٤ فرصة عمل وهو الفرق بين الاحتياجات التى قدرت بـ ١٧٦١٩ ، والعمالة المقرر عرضها خلال الخطة وتقدر بـ ٤٤٣٥ عاملا فقط . (١)

مما سبق يتضح وجود العجز المستمر فى مهن وتخصصات الطباعة والسيارات ، وخريجى نظام التلمذة الصناعية بصفة عامة ، وكذا ضآلة أعداد المتقدمين للتعيين ، مقارنة بأعداد الناجحين خريجى هذا النظام ، كما أظهرته موازنات العرض والطلب على الخريجين فى السنوات السابقة ، وماتشير اليه التنبؤات من وجود عجز فى العمالة المقرر عرضها فى الفترة القادمة ، وخلال سنوات الخطة (٨٧ - ١٩٩٢) ، كل هذا يدل على عدم قدرة المعروض من خريجى تلك المهن على الوفاء باحتياجات سوق العمل ، وبالتالى الحاجة الى المزيد من خريجى هذا النظام ، خاصة على مستوى القطاع العام ، الذى يعانى من شدة الحاجة الى العمال المهرة ، وتدهور المستوى التعليمى والتدريبى لعمال الانتاج الصناعى المباشر وغير المباشر .

وينتظر أن تؤثر سياسات التعليم والتدريب المتبعة حاليا ، على حجم ونوعية عرض العمل على المدى المتوسط والطويل ، وذلك من خلال تأثيرها على اتجاهات الالتحاق بمراحل وتخصصات التعليم المختلفة .

خامسا : سياسة التعليم النظامى ودورها فى مواجهة العجز فى العمالة الماهرة :

ولتحقيق التنمية الشاملة وإقامة المجتمع المنتج كأهداف أساسية للسياسة التعليمية ، أعدت الخطة القومية للتعليم فى مصر على أساس تلبية

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : التدريب وأثره على تنمية القوى البشرية ، القاهرة ،ج.م.ع ،ديسمبر ١٩٨٧ ،ص ص ١٦ - ١٧ .

احتياجات سوق العمل الفعلية ، من المهن والتخصصات المختلفة ، وتوضح الأرقام المنشورة بالخطة ، مدى التركيز على التحول الى التعليم الفنى ، فقد زادت نسبة المقيدين بالتعليم الثانوى الفنى (تجارى - صناعى - زراعى) ، الى اجمالى المقيدين بالتعليم الثانوى عموما ، الى نحو٣ر٦٠٪ عام ١٩٨٧/٨٦ مقابل ١ر٥٨٪ عام ١٩٨٢/٨١ ، وجاءت الخطة الخمسية (٨٨/٨٧ - ٩١ / ١٩٩٢) ،لتزيد التأكيد على هذا التحول ، فاستمر الاتجاه نحو تشجيع التعليم الفنى وبصفة خاصة التعليم الفنى الصناعى ، بالتوسع فى القبول فيه مع الحد من القبول نسبيا فى التعليم الفنى التجارى ،اذ تهدف الخطة الى الوصول بنسبة المقبولين فى التعليم الفنى الى نحو ٦٢٪ ، على أن تتركز هذه الزيادة فى الأعداد التى يتم قبولها فى الثانوى الصناعى ، بحيث يقبل فيه عام ١٩٩٢/٩١ نحو ٦ر٢٠٣ ألف طالب وطالبة ، مقابل ٧ر١١٤ ألف طالب وطالبة فى سنة الأساس ٨٧/٨٦ ،بنسبة زيادة قدرها ٥ر٧٧٪ ،يمثلون نحو ٢ر٢٩٪ من جملة الطلبة المقبولين بالتعليم الثانوى بأنواعه المختلفة ، مقابل ٤ر٢٢٪ عام ١٩٨٧/٨٦ (١)، هذا فى الوقت الذى تشير فيه تقديرات وزارةالتربية والتعليم ، عن نفس الفترة ، الى أن النسبة المشار اليها ستصل الى ٩ر٣٢٪، ليستأثر بذلك التعليم الثانوى الصناعى بأعلى نسبة قبول ، مقارنة بالتعليم الثانوى التجارى ، والزراعى ، بل والثانوى العام . ولعل هذا يعكس اتجاها واضحا نحو التوسع فى التعليم الثانوى الصناعى والزيادة المستمرة فى أعداد المقبولين به . (٢)

وتنال نظم التدريب المهنى نفس الاهتمام ، وبصفة خاصة نظام التلمذة

---

(١) وزارة التخطيط والتعاون الدولى : الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩١ / ١٩٩٢) وخطة عامها الأول ١٩٨٨/٨٧ ،الجزء الثانى ،الصورة القطاعية ،مرجع سابق ، ص ص ٢٣٠ ، ٢٥٤ .

(٢) وزارة التربية والتعليم : مشروع الخطة الخمسية لاصلاح نظام التعليم فى مصر (١٩٨٨/١٩٨٧ - ١٩٩٢/١٩٩١) ،المجلد الثانى ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

الصناعية ، على اعتبار أنها تتحمل جزءا من عبء اعداد فئة العمال المهرة ، وتقوم بدور هام فى هذا المجال ، اذ تدعو الجهات المسئولة باستمرار الى زيادة أعداد المقبولين بتلك المراكز ، وتوجيه نسب متزايدة لاتقل عن ١٥٪ سنويا ، من مجموع الحاصلين على شهادة اتمام دراسة التعليم الاساسى للالتحاق بتلك المراكز . (١)

وهكذا تتجه سياسات التعليم نحو محاولة سد الاحتياجات الكمية من فئة العمال المهرة بصفة عامة ، اذ يخطط لتوجيه أكثر من ٤٥٪ من المنتهين من مرحلة التعليم الأساسى ، للالتحاق بالتعليم الثانوى الصناعى والتلمذة الصناعية ، وسيظهر أثر هذا التحول الى التعليم الصناعى ، بلاشك ، على المدى المتوسط والطويل وبما ينعكس على سوق العمل فى مصر .

ويرى الكثيرون بأن الاتجاه الى التعليم الفنى والتدريب المهنى هو الحل الأمثل ، ليس لمواجهة العجز فى بعض التخصصات فى سوق العمل المصرى فحسب ، ولكن أيضا لحل مشكلات فائض الخريجين والبطالة ، التى أصبحت ظاهرة خطيرة تسلط عليها الأضواء ، فى سوق العمل المصرى فى الآونة الأخيرة ، وسيتم فيما يلى مناقشة الاحتياجات النوعية لسوق العمل فى علاقتها بظاهرة البطالة .

سادسا : البطالة والاحتياجات النوعية لسوق العمل :

تعتبر البطالة فى الوقت الحاضر من أكثر السمات المسببة للقلق فى قضية العمالة فى مصر ، فلقد تزايدت معدلات البطالة السافرة من ٢ر٢٪عام ١٩٦٠ الى ٧ر٧٪ عام ١٩٧٦ ، ثم الى ٧ر١٤٪ وفقا للبيانات الأولية لتعداد السكان عام ١٩٨٦ ، وبما يعادل ١ر٢ مليون متعطل من قوة العمل ٦ سنوات

---

(١) انظر على سبيل المثال :

- وزارة التربية والتعليم ، دراسات فى تطوير التعليم ، مطابع الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية ، القاهرة ، ١٩٨٧ ص ٨٤ .
- المركزى القومى للبحوث التربوية ، الادارة العامة للتوثيق والمعلومات: تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية ، ١٩٨٦- ١٩٨٨ ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ١٣٤ .

فأكثر ، [١] (وان كانت بيانات وزارة التخطيط تشير الى أن الرقم أقل من ذلك حيث يتم حسابه على أساس قوة العمل من (١٥ ـ ٦٤ سنة) .

وسواء تم حساب نسبة البطالة على أساس قوة العمل ٦ سنوات فأكثر أو من ١٥ ـ ٦٤ سنة ، ففى كلتا الحالتين يوجد إجماع على تزايد معدلاتها من عام إلى آخر ، كما يؤكد الواقع المصرى أن مشكلة البطالة السافرة ، لاتكمن خطورتها فى أعداد العاطلين المتنامى فقط ، وانما تكمن فى نوعيتها ،والتى تتمثل فى أن أكثر من ٩٠٪ من المتعطلين ، هم من الباحثين عن عمل لأول مرة ، أى من الشباب المؤهل خريجى النظام التعليمى . [٢] وهذا فى حد ذاته دعا البعض الى القول بتحمل النظام التعليمى مسئولية كبيرة عن اختلالات سوق العمل ، فى كل من ظاهرتى الفائض والنقص فى المعروض من قوة العمل المتعلمة بسبب عدم اتساق حجم وهيكل مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل [٣] ، وباعتبار بطالة المتعلمين فى الوقت الحاضر أشد خطرا ، وأكثر تكلفة على الاقتصاد القومى من بطالة الأميين . [٤] فان المدخل الأساسى للاصلاح ـ من وجهة النظر السابقة ـ يكمن فى زيادة الاهتمام بالتعليم المهنى والتدريب ، والحد من التعليم الجامعى ، وتخلى الدولة عن مسئوليتها فى تعيين خريجى الجامعات تشجيعا للتعليم الفنى ، مع ضرورة الربط بين سياسة التعليم فى كافة المراحل وبين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك بما يضمن

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

(٢) الحزب الوطنى الديمقراطى : قضية البطالة ، أبعادها وأساليب علاجها ، المؤتمر العام الخامس من ٢٠-٢٢يوليو ١٩٨٩ ، القاهرة ، ١٩٨٩ ،ص ٢ .

(٣) سامية مصطفى كمال : " التعليم ـ سوق العمل ـ بطالة المتعلمين " ، فى سلوى سليمان (محرر) ، البطالة فى مصر ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ١٩٨٩ ،كلية الاقتصاد ،والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ ،ص ص ٦٤١ ـ ٦٦٥ .

(٤) سميحه السيد فوزى : " سياسة مواجهة مشكلة البطالة فى مصر " ،فى : سلوى سليمان (محرر) ، البطالة فى مصر ، المرجع السابق ،ص ص ١٠٤٧ـ ١٠٩٨ .

التنسيق الكامل بين مخرجات التعليم ، واحتياجات المجتمع من القوى العاملة وفقا للتخصصات والمهن المختلفة ، وبما يحقق التوزان بين جانبى العرض والطلب . (١)

ولكن يمكن النظر الى مشكلة البطالة من زاوية أخرى ، فكما هو معروف تحدث مشكلة البطالة ـ فى الاقتصادات المتخلفة عموما ـ نتيجة للاختلافات الحادثة بين معدل نمو القوة العاملة من ناحية ، ومعدل نمو فرص التوظف من ناحية أخرى ، وبينما يرتبط عرض قوة العمل بعوامل ديموجرافية واجتماعية أساسا ، تتصل بحركات السكان وخصائصهم (النمو السكانى ـ والهجرة ، والتعليم ، وغيرها) ، يعد مستوى التوظف قضية اقتصادية بالدرجة الأولى ترتبط بالتوسع فى الطاقات الانتاجية من ناحية ، وهيكل الانتاج القومى من ناحية أخرى ، فضلا عن ارتباطها بنوع الفن الانتاجى الغالب فى المجتمع (أى التكنولوجيا المستخدمة فى عمليات الانتاج) . (٢)

وفى ضوء هذا يسقط الافتراض القائل بمسئولية التعليم الكبرى عن مشكله البطالة ، حيث يعنى هذا الافتراض ضمنا أن المشكلة فى جانب العرض فقط ـ بسبب وجود نوع من عدم التناسق ، بين المهارات التى تقدمها المدرسة ، والأعمال المتاحة فى السوق ـ كما أنه يفترض أيضا أن المدرسة يمكن أن تقنع الأفراد بأعمال معينة ، عن طريق تدريبهم على هذه الأعمال ، وهذا فرض لم تدعمه التجربة العملية ، ويظهر تصور ووجهة نظر بسيطة عن سوق العمل . فالمشكلة فى جانب الطلب أكثر منها فى جانب العرض ، وبطالة المتعلمين مرتفعة فى الدول النامية ، لأنه عند نفس الأجور والتكنولوجيا

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : " عرض منهجى عن الاستراتيجية القومية للاستخدام " ،مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر فى المدة من ١٨ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨ ، القاهرة ، ١٩٨٨ ،ص ٨ .

(٢) جنات فاروق السمالوطى : " سياسة الانفاق العام ومواجهة البطالة فى مصر " ،فى : سلوى سليمان (محرر) ، البطالة فى مصر ، مرجع سابق ،ص ص ٤٧٧ ـ ٥٠٠ .

السائدة ، فان أصحاب رأس المال لديهم فرص عمل ، أقل من أعداد الأفـــراد المؤهلين لشغل تلك الأعمال ، وإعداد المزيد من المتعلمين لأعمال معينـــة (العرض) لن يحل مشكلة البطالة ، اذا لم يصاحبه زيادة فى فرص العمـــل (الطلب) ، فمن السهل زيادة مخرجات النظام التعليمى لكن من الصعب جـدا زيادة فرص العمل . (١)

والتعليم المهنى لن يحل هذه المشكلة ، والمتغيرات الحاسمة تقـــع بدلا من هذا فى بناء حوافز داخل النظام الاقتصادى والبيئة المؤسسية ،وبدون ذلك فلا حجم التعليم المهنى يكون فعالا ، وحتى المهارات التى تكتســـب تكون بلا فائدة ،فالبداية بالتعليم الفنى والمهنى تكون بمثابة وضع العربة أمام الحصان فى عملية التنمية الاقتصادية ، لأن التنمية تعتمد على فـــرص حقيقة فى الاقتصاد . وعلى هذا فالشرط المسبق ، أو التوسع فى التعليمالمهنى يجب أن يكون مرتبطا بتلك النقاط ، وحيث تكون التنمية ظاهرة بالفعل والطلب يفصح عن نفسه بوضوح . (٢)

ويبدو هذا منطقيا فى ضؤ مايقرره مخططو القوى العاملة ، من صعوبة

---

(١) - Martin Carnoy: "Can Education Alone Solve the Problem of Unemployment?", in: John Simmons, The World Bank (Ed.), The Education Dilemma, Policy Issues for Developing Countries in the 1980s, Pergamon Press, Oxford,1983 (Re), PP. 153-163 .

(٢) - Philip J. Foster: "The Vocational School Fallacy in Development Planning", in: Jerome karabel and A.H. Halsey (Ed.), Power and Ideology in Education, Oxfordel Univesity Press, New York 1977, PP. 356-365 .

التنبؤ المستقبلى بالاحتياجات المهنية لسوق العمل ، الا على المدى القصير جدا ، وحيث لايمكن التنبؤ بدقة ، بالطلب على مهارات نوعية محدده الا لفترة لا تتجاوز عاما أو عامين مقبلين على أكثر تقدير . (١)

ولعل التجارب السابقة فى مصر ، وفى عهد محمد على بالتحديد (١٨٠٥-١٨٤١) توضح خطأ سياسة الربط بين التعليم واحتياجات سوق العمل فحين أراد محمد على أن يبنى دولة قوية يحقق بها طموحاته الواسعة ، اتجه بانظاره الى التعليم ، والى قمة السلم التعليمى والتعليم الصناعى بصفة خاصة لتخريج الفنيين ، مدنيين وعسكريين ، ممن تحتاج اليهم الدولة ، وفى أسرع وقت ممكن ، وهذا السبب نفسه - أى ارتباط التعليم بحاجة البلاد من الموظفين - أدى الى جعل هذه المدارس تتعرض للزيادة والنقصان تبعا لحاجات الدولة ونقصها ، كما كان هذا عاملا من عوامل ضعف الصناعة والتعليم الصناعى فى أواخر عهده ، اذ لم يكن الهدف من نشر التعليم خلق جيل واع ، ولكن لتخريج عدد من رجال الحرب أو رجال الصناعة الذين تحتاج اليهم الدولة (٢)

ان للتعليم أهدافا كثيرة ومتعددة منها نقل التراث الثقافى

---

(١) راجع فى هذا الشأن :

- L. Richter: Training Needs, Assessment and Monitoring, ILO, Geneva, 1986, P.II.

- مكتب العمل الدولى : العمالة والتنمية الاقتصادية ،ترجمة جمال البنا ،من الشرق والغرب ، العدد ١٧٠ ،الدار القومية للطباعة والنشر ،القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ص ١٤٢ - ١٤٣ .

- Mark Blaug: "The Quality of Population in Developing Countries, with Particular Reference to Education and Training" in: Phillip M. Hauser (Ed.), World Population and Development, Challenges and Prospects, Syracuse, University Press, New York, 1979, PP. 361-402 .

(٢) نادية جمال الدين :"تعليم الجماهير ودور الجامعة المفتوحة فىتحقيقه " فى : التربية المعاصرة، العدد التاسع ، الصدر لخدمات الطباعة ، القاهرة ، يناير ١٩٨٨ ، ص ص ٣٢ - ٥٤ .

للمجتمع من جيل الى جيل ، والاعداد للمواطنه وغيرها . فالمدرسة لا تقتصر وظيفتها على معرفة القابليات الكامنة فى الأفراد وتنميتها ، ومنح أصحابها شهادة بعد اكتمال نمو تلك القابليات (الاستعدادات) ، بل ان وظيفتها أولا وقبل كل شىء ، هى تربية الشخصية وتقويم السلوك ،(١) ويواجه التعليم طلبا اجتماعيا ، قد لايكون متسقا بالضرورة مع مايتطلبه سوق العمل من مهارات . ولاينبغى أن يضحى بالنظام التعليمى كله ، من أجل تحقيق هدف واحد ، بل لابد من الاهتمام بكل الأهداف على حد سواء .(٢)

ومع الاهتمام باحتياجات سوق العمل ، ينبغى عدم اهمال أهداف التعليم الاجتماعية ، والتى تتطلب من بين ماتتطلبه تحقيق العدالة بين جميع أفراد المجتمع ،فى الحصول على فرص تعليمية متكافئة (للوصول بهم الى أقصى مايمكن أن تؤهلهم اليه قدراتهم ، بصرف النظر عن مقدرتهم المادية) ، ولأن الاستثمار فى التعليم هو استثمار طويل المدى ، فان عدالة اليوم قد تعنى كفاءة الغد ، وحيث يضمن ذلك أو يتضمن مستويات عليا من التعليم ، تمكن الأفراد فى النهاية من الحصول على التدريب المطلوب للأعمال التى سيكلفون بها ، وفى كل أنواع العمالة المتخصصة المرتبطة بتلك المستويات فنشر المعرفة على نطاق واسع جزء أساسى من أى خطة لتحريك أى مجتمع الى مستويات عليا جديدة .(٣)

والمتأمل لحركة الاقتصاد المصرى منذ الخمسينيات وحتى الآن ،يمكنه

---

(١) -Edgar Faure (Chairman): Learning to be, The world of Education to day and tomorrow, UNESCO, Paris, 1972, P.68.

(٢) ف . كومبز : أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر ، مرجع سابق ،ص ص ١٣٩-١٤٥ .

(٣) -Tapas Majumdar: Investment in Education and Social Choice, Op.cit,PP. 102-103 .

أن يلمح بوضوح الأسباب التى ساهمت فى ابراز ظاهرة البطالة بصورتها الراهنه ، ففى الفترة من عام ١٩٥٦ - ١٩٦٥ ،حققت مصر معدلا عاليا للنمو وتغييرا كبيرا فى الهيكل الاقتصادى ، وأعطت التصنيع أهمية كبرى ، وتوسع القطاع العام لتحمل الجزء الأكبر من عبء التصنيع ، كما توسع الجهاز الادارى للدولة على المستويين المركزى والمحلى ، وكان من بين الأهداف الأساسية انتشار الخدمات التعليمية والصحية فى المناطق الريفية والحضرية ، فبين عام ١٩٥٢ - ١٩٦٥، ارتفع معدل التسجيل فى المدارس الابتدائية من ٤٥٪ الى ٧٥٪ من المجموعة العمرية ، وانخفض معدل عدد السكان لكل طبيب من ٤٠٠٠ الى ٢٢٦٥ ، هذا فى الوقت الذى التزمت فيه الدوله بتعيين الخريجين (كجزء من السياسة العامة للدولة واتباع أسلوب التخطيط القومى الشامل) ، وانعكس كل ذلك على سوق العمل واستغلال الموارد البشرية . وبالتالى لم يكن هناك مجال للحديث عن البطالة فى ذلك الوقت .

وفى السنوات التالية لحرب عام ١٩٦٧ ،فانه نظرا لظروف الحرب وفقدان مصر لبترول سيناء ، وايرادات قناة السويس ، وانخفاض ايرادات السياحة ، لم يكن هناك مفر من تخفيض معدل الاستثمار ، بحيث يساير المدخرات المحلية ، وانخفض فى تلك الفترة المعدل السنوى لنموالعمالة الحكومية فبعد أن كان هذا المعدل حوالى ٦ر٨٪ فى السنة أثناء الخطة الخمسية الأولى (٦٠ - ١٩٦٥) وصل الى ٥ر٤٪ فى الفترة مابين ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ، ١٩٧١ - ١٩٧٢ .

ثم انتقل بعد ذلك الاقتصاد المصرى الى سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وشهدت مصر نموا سريعا فى الدخل القومى فيما بين ١٩٧٣ - ١٩٨٤ ، وتزايد معدل الاستثمار ، فقد بلغت نسبة الاستثمار الى الناتج المحلى الاجمالى ٢٥٪ فى سنة ١٩٨٤ ،على أن هذا النمو السريع صاحبه اختلالات هيكلية عديدة ، كارتفاع معدل التضخم ، وتزايد أعباء الديون ، كما انخفض نصيب كلا من الزراعة والصناعات التحويلية فى الناتج المحلى ، وارتفع نصيب قطاع

الخدمات والبترول ، واتسم هيكل العمالة باختلال مماثل لصالح قطاع الخدمات.

وفى اعقاب هذا النمو السريع حدث تدهور فى أحوال مصر الاقتصادية ، بحيث يمكن القول بأنه قد بدأت بالفعل فترة كساد منذ عام ١٩٨٤ تقريبا . اذ وجهت مصر بظروف بدا فيها أن فترة الرخاء القائم على تدفق ايرادات البترول ، وتحويلات العاملين بالخارج ، وقناة السويس والسياحة قد ولت - ففيما بين ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٨٥/ ١٩٨٦ - انخفضت ايرادات البترول بنسبة ٣٦ ٪ وأصاب الركود مصادر الدخل الثلاث الأخرى ، وانخفض معدل الاستثمار الأجنبى، والذى كان يتجه بصفة أساسية الى قطاع النفط[١] ، كما انخفض النصيب النسبى للاستثمارات العامة وتزايد فى المقابل اسهام القطاع الخاص فى الاستثمارات القومية . [٢] وبرزت الدعوة الى التحول نحو القطاع الخاص كجزء من برنامج الاصلاح الاقتصادى ، الذى يسمح بمزيد من التنمية وتخفيف العجز عن كاهل ميزانية الدولة وميزان المدفوعات [٣] ، وتباطؤ الدولة فى تشغيل الخريجين، وغير ذلك من أمور أدت مجتمعة الى ميل معدل البطالة الى التزايد عاما بعد

---

(١) انظر على سبيل المثال :

- جلال أمين : " مشكلات التصحيح الاقتصادى والتنمية فى مصر " ،فى : سعيد النجار (محرر) ، التصحيح والتنمية فى البلدان العربية ، صندوق النقد العربى ،دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٨٧ ،ص ص ١٥٣ - ١٨٤ .
- ILO: World Labour Report, 1989, Volume 4, ILO, Geneva, 1989, P. 52 .

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الدولى : الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) وخطة عامها الأول ١٩٨٨، الجزء الأول ، المكونات الرئيسية ،مرجع سابق ،ص ٢٦٤ .

(٣) محمود عبد الفضيل : " مشاكل احلال الملكية الخاصة محل الملكية العامة فى الاطار المصرى والمقارن " ،فى : أمانى قنديل (محرر) ، القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ ،ص ٧٧ .

آخر . هذا فضلا عما تضيفه احتمالات عودة العمالة المهاجرة الى أرض الوطن من تعقيد آخر لظاهرة البطالة فى المستقبل .

وينبغى التمييز داخل ظاهرة البطالة كما ترصدها احصاءات القوى العاملة بين العاطلين ممن سبق لهم العمل ، وبين فئة العاطلين لأول مرة أى الداخلين الجدد فى قوة العمل . فبطالة من سبق لهم العمل يترتبط بالانكماش الاقتصادى ، ونزوح العمال غير المهرة من الريف الى المدينة أما بطالة الداخلين الجدد فتعنى انخفاض معدل النمو فى خلق فرص العمل ،نتيجة سلبيات فى مشروعات وخطط التنمية . (١)

ومن العرض السابق لظاهرة البطالة فى مصر ، يتضح أنها تتركز بصفة أساسية بين الشباب المؤهل خريج النظام التعليمى ، ممن يدخلون سوق العمل لأول مرة ، كما أنها ترجع الى محدودية فرص العمل المتاحة فى الاقتصاد المصرى . مما دعا البعض الى القول بان ايجاد فرص عمل اضافية لقوة العمل المتزايدة ، يجب أن يكون الهدف الأول لقرارات التخطيط والاستثمار فى مصر على المدى القصير والمتوسط . (٢) هذا فى الوقت الذى يرى فيه البعض الآخر بضرورة تخفيض معدل الاستثمارفى الوقت الحاضر ، حتى يتم تصحيح اختلالات الاقتصاد المصرى . (٣)

---

(١) منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربى : السياسات الاجتماعية فى الوطن العربى ، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربى ، البند الأول ، القسم الأول ، مؤتمر العمل العربى ، الدورة الثامنة عشرة ، القاهرة ، ٦ – ٣ مارس / آذار ١٩٩٠ ،ص ٤٧ .

(٢) ك . س . سيزارام : الأثار الضمنية للتغير السكانى وتطور التعليم على قوة العمل فى مصر ، الاتجاهات والتوقعات ، وزارة القوى العاملة القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ١٩٠ .

(٣) جلال أمين : " مشكلات التصحيح الاقتصادى والتنمية فى مصر " ، فى : سعيد النجار (محرر) ، التصحيح والتنمية فى البلدان العربية ، مرجع سابق ،ص ١٧٠ .

وفى كل الأحوال ،وعلى ضوء ما هو معروف وشائع من انخفاض انتاجية عنصر العمل فى مصر بصفة عامة ، فان الحاجة تبدو ملحة لتبنى استراتيجية للتنمية موجهة للموارد البشرية ، فعندما يصبح رأس المال المادى نادرا ، يصبح الاستخدام الكفء للموارد البشرية أكثر الحاحا من أى وقت آخر ، لتعويض الانخفاض فى معدلات الاستمثار والنمو . (١)

وفى هذا الموضع ، يجب التأكيد على أنه من الأهمية بمكان ، النظر الى مشكلة عدم التوافق بين مخرجات نظم التعليم ، والتدريب واحتياجات سوق العمل ، نظرة كلية شاملة ، لاتركز فقط على نظم التعليم والتدريب ، وتلقى عليها باللائمة تجاه مشكلة متعلقة بفائض الخريجين ، أو ندرتهم فى سوق العمل ،بل يجب التركيز على كل العوامل المؤثرة فى سوق العمل ، فاذا كان التدريب يساعد العمال على التحرك الى المشاريع والقطاعات التى ترتفع فيها الانتاجية وتعانى من عجز ، الا أن ذلك لايعنى أن التدريب هو الضمان المطلق ضد البطالة ، التى يتعرض لها فائض الخريجين ، أو الندرة التى تحدث أو يتوقع حدوثها لعنصر العمل فى بعض المهن (العجز) ، وذلك أن تصحيح الاختلالات بين العرض والطلب على عنصر العمل ، يقع بالدرجة الأولى على عاتق السياسات الاقتصادية . (٢)

ومع هذا ينظر الى بطالة الخريجين أحيانا على أنها مشكلة تعليمية ، وليست مشكلة قوى عاملة ، ويرجع ذلك الى أسباب سياسية ، فالحكومة لاتستطيع تغيير حركة سوق العمل وتنظيماته ، لكى تناسب خريجى المدارس ، ولكنها تستطيع أن تحاول جعل خريجى المدارس يناسبون الأولويات التى يتطلبها أصحاب

---

(١) انظر على سبيل المثال :
رئاسة الجمهورية : لجنة تنمية القوى البشرية : تقرير مؤقت عن استراتيجية للتنمية موجهة للموارد البشرية فى مصر ، مذكرة عمل رقم (٥٥) ، ترجمة عبد الفتاح ناصف ، القاهرة ، ١٩٨٢/١٠/٢٤ ،ص ص ١-٤ .

(٢) OECD: The Future of Vocational Education and Training, op.cit, P. II.

العمل . (١)

وتعكس تجارب العديد من الدول المتقدمة الاتجاه نحو تغيير نظم التعليم وتطويرها ، كمحاولة لاحداث نوع من التوافق بين التعليم وعالم العمل ، شملت هذه التغييرات النظام التعليمى ، أهدافا ، وبنى ،ومضامين . فأصبح اعداد الطلاب لعالم العمل هدفا بعيد المدى لنظم التعليم ، بحيث يمكن القول بأن هناك الآن اتفاقا واسعا ، على أن عملية تيسير الانتقال (النقلة) من عالم المدرسة الى عالم العمل ، لم تعد مشكلة ديموجرافية أو مايتعلق بها فحسب ، بل انها مظهر مستمر ، وجزء من مشكلة أوسع وأكبر، وهى كيفية اعداد الشباب ليجدو مكانا لهم فى المجتمع .

وانعكس هذا الهدف العريض على بنية النظام التعليمى ومحتواه ، فزيدت مدة التعليم الالزامى (الأساسى) ، وتنوعت موضوعاته العامة ،وأدخلت عليه الجوانب المهنية ، بهدف اكساب التلاميذ معلومات عن حياة العمل ليس فقط من خلال ممارسة الأنشطة العملية داخل المدرسة وخارجها ، ولكن أيضا من خلال المواد والموضوعاتالعلمية والاجتماعية الأخرى ، مع الاستفادة فى نفس الوقت من خبرة التلاميذ الشخصية التى اكتسبوها فى أوقات فراغهم وعطلاتهم الدراسية .

وعلى مستوى المرحلة الثانوية برز الاتجاه نحو المدارس الشاملة ، التى تستقبل جميع الطلاب دون انتقاء ، وحدث نوع من التكامل بين فروع التعليم العام والمهنى ، بحيث أصبح تدريس مواد كالتوجيه المهنى والدراسات الطبيعية اجبارية لكل المسارات ، كما أدخلت دراسات عامة

- Dan Finn: "The Manpower Services Commissom and the YOUTH Training Scheme: a Permanent bridge to work?", in: Roger Dale (Ed.,) Education, Training & Employment, Pergamon Press, Oxford, 1985, PP. 111-125 .

وعريضة على التعليم المهنى وبرامج التدريب الأولى ، وزيدت مدته وتحسنت نوعيته ، مع مد الجسور وفتح قنوات الالتحاق بينه وبين المستويات العليا من التعليم .

كما أصبح التعليم المتناوب أحد المبادىء الأساسية التى توجه النظام التعليمى فى مراحله العليا اذ ينتقل الفرد بين التعليم والعمل فى دورات مستمرة وحتى سن التقاعد .

وهكذا أصبح التعليم المهنى والتدريب عملية تأخذ وقتا طويلا يمتد من السنوات المبكرة فى المدرسة ، ويستمر اثناء حياة العمل ، والدور الذى يمكن أن يؤديه النظام التعليمى فى خدمة الاقتصاد والقوى العاملة ، هو التركيز على التعليم العام والشامل مع ترك التخصص الدقيق لمكان العمل ، ويتمثل دور أصحاب الأعمال فى احداث نوع من الملائمة والمرونة داخل نظام القوى العاملة ، وبما يساعد على التكيف مع اتجاهات التغير التقنى، كما يصبح على العاملين أن توجد لديهم الدافعية والقدرة على التعديل الضرورى لمهاراتهم ، سواء عن طريق التعلم الذاتى ، أو التحسين المهارى داخل مؤسسات العمل . (١)

---

(١) انظر على سبيل المثال :

- OECD: The Future of Vocational Education and Trairning, op.cit., PP. 54-55 .

- Sixten Marklund: "Integration of School and the World of Workin Sweden", in: Jon Lauglo & Kevin Lillis(Ed.), Vocationalizing Education, an International perspective, Comparative and international education Series: Vol.6, Pergamon Press, Oxford, 1988, PP. 173-189 .

- David Roff: "Education and Unemployment: dos yop make a difference (and will the youth Training Scheme)?" in: Denis Gleeson (Ed.), Youth Training and the Search for work, Routledge and Keganpaul, London, 1983, PP. 291-308 .

ومجمل القول أن هناك العديد من الدواعى والمبررات التى تحتم الاهتمام بنوعية مخرجات نظام التلمذة الصناعية ، فكما يقال : انه ربما يكون من الخطأ تركيز الاهتمام على الكم ، أو الأعداد التى قد نحتاجها فى المستقبل ، والأكثر واقعية هو التأكيد بصفة عامة على رفع مستويات التدريب ، لأنه كلما ارتفعت مقدرة ومهارة القوة العاملة ، فان هذا يدفع رجال الأعمال على تشغيلهم ، كما أن مشكلات العمال ذوى المستويات العليا من التدريب أقل الحاحا من أولئك الذين فى المستويات الدنيا (١) .

واذا كانت سياسة التعليم النظامى واستراتيجيته توجه حركة التعليم نحو التوسع الكمى فى مخرجات نظام التلمذة الصناعية ، والتعليم الثانوى الصناعى بصفة عامة ، كما سبقت الاشارة اليه ، وبما يعنى الاتجاه نحو التغلب على العجز الموجود فى فئة العمال المهرة فى سوق العمل المصرى ، وبالتالى امكانية تحقيق الكفاءة الخارجية لنظام التلمذة الصناعية فى جانبها الكمى ، فان المطلب الأساسى ، بل والتحدى الحقيقى ، خلال الفترة القادمة يتمثل فى ضرورة تحسين جودة ونوعية مخرجات هذا النظام من العمال المهرة .

واذا كان تحسين نوعية مخرجات نظام التلمذة الصناعية له عائده الاقتصادى ، الذى يتمثل فى نمو إنتاجية عنصر العمل ، وبالتالى دفع

- Volker Rodiz:"The German Federal Republic: How the = State Copes with the Crisis- a Guide through the Tangle of Schemes, in: Rob Fiddy (Ed.), Youth, Unemployment and Training Acollection of National Perspectives, The Falmer Press, London, 1985, PP. 75-105 .
- Jan Kluczynski and Bikas C. Sanyal (Eds.): Education and Work in Poland, PWN-Polish Scientific Publishers, Warsaw, UNESCO, 1985, PP. 111-125 .

(١) OECD: The Future of Vocational Education and Training, op.cit, P. 8 .

عجلة التنمية الاقتصادية الى الأمام ، (فالنمو الاقتصادى هو محصلة لنمو كمية عوامل الانتاج ونمو انتاجية هذه العوامل) ، فان له عائده الاجتماعى أيضا الذى لاينفصل عن عائده الاقتصادى ، فالعمال المهرة الذين يخرجهم نظام التلمذة الصناعية هم فى نفس الوقت أفراد فى أسرة ومواطنون فى مجتمعهم وفى العالم المحيط بهم، ويجب أن يكون نتاج عملية الاعداد لهم عن طريق هذا النظام ، هو تحسين مالديهم من مهارات عملية وعقلية ، ومعرفة وقيم واتجاهات و دوافع ، وتمكينهم من القيام بدور المواطنة الصالحة والقدرة على فهم العالم الحديث حولهم.

ويتم التعرف على نوعية الخريجين عن طريق دراسات تتبعية لهم فى أماكن عملهم ، وتحديد نقاط القوة والضعف فى إعدادهم ، سواء من وجهة نظرهم أو من وجهة نظر رؤسائهم وزملائهم ، وهذه الدراسات تعتبر فى حد ذاتها مصدرا من مصادر التغذية المرتدة الهامة ، التى لابد من توفيرها لتقويم العملية التربوية بأجزائها المختلفة لأى نظام تعليمى ، ويمكن عن طريقها تحديث نظام التلمذة الصناعية ،موضع الدراسة الحالية ، طبقا لاحتياجات سوق العمل وأولوياته ..

وفى ضوء ماسبق يتضح ما تنطوى عليه محاولة التعرف على نوعية خريجى نظام التلمذة الصناعية من مزايا متعددة ، سواء بالنسبة للمجتمع أو للنظام ذاته ، أو لخريجيه ، واذا كانت الأرقام والبيانات المتاحة تستطيع أن تنبىء بالاحتياجات الكمية لسوق العمل من الخريجين ، فانه يصعب أن تظهر هذه الأرقام نوعيتهم ، ويصبح والحالة هذه ،سوق العمل هو المحك الأساسى الذى يتم من خلاله الحكم على نوعية هؤلاء الخريجين، ويصبح رؤساء العمل هم من أقدر الناس على اصدار مثل هذا الحكم، وذلك نظرا لتعاملهم مع هؤلاء الخريجين ومعايشتهم لمتغيرات سوق العمل ، وبالتالى معرفة متطلباته .

ومن هنا تأتى أهمية النزول الى الميدان للتعرف على مدى قدرة

نظام التلمذة الصناعية بوضعه الراهن ، على إعداد خريجيه الإعداد الذى يتناسب مع الاحتياجات النوعية لسوق العمل ، وذلك عن طريق استطلاع آراء رؤساء العمل ، والمشرفين على العمال المهرة المتخرجين من نظام التلمذة الصناعية فى هذا الشأن .

وهذا هو موضوع الجزء التالى من البحث حيث يتناول الفصل الرابع اجراءات البحث الميدانى ، ويتناول الفصل الخامس تفسير وتحليل نتائج البحث الميدانى .